في افتتاح «جنيف - 2»

مطالبات بإنهاء العنف وتشكيل حكومة انتقالية

سويسرا / مونترو / متابعات :

في افتتاح مؤتمر «جنيف - 2» المنعقد في مدينة مونترو السويسرية الذي دعيت إليه 40 دولة ومنظمة دولية، أقر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون بأن التحديات التي تنتظر المشاركين هائلة، ولكن يمكن تخطيها. وقال :«اليوم يوم أمل بالنسبة إلى سوريا، وعلى السوريين انتهاز الفرصة الكبيرة».

ودعا إلى إتاحة دخول المساعدات الإنسانية، خصوصاً إلى المناطق المحاصرة، وتشكيل هيئة انتقالية تكون مسؤولة عن الملفين السياسي والأمني في سوريا. وإذ لاحظ أن الحكومة والمعارضة مستعدتان للحوار، شدد على أن الحل يقع على عاتق السوريين وكذلك إعادة الإعمار، وعليهم التوصل إلى تسوية سياسية انطلاقاً من «جنيف - 1».

وتطرق بان إلى الوضع الإنساني، مشيراً إلى كارثة إنسانية كبيرة لا بد من إنهائها، فهناك ستة ملايين نازح في سوريا نفسها وتسعة ملايين يحتاجون مساعدات.

وفي كلمته دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى إنهاء «الصراع المأسوي» في سوريا ومنع انتشاره إلى المنطقة، مناشداً «اللاعبين الخارجيين» عدم التدخل في شؤون البلاد، لكنه كرر المطالبة بوجوب إشراك إيران في جهود التسوية ومعارضة الداخل في جهود التسوية، مع التحذير من دخول جماعات متطرفة لتدمير النسيج الداخلي السوري، وهذه ليس من مصلحتها التوصل إلى حل. وأشار إلى أن المفاوضات لن تكون سهلة وسريعة ولا يمكن ضمان نجاحها بنسبة مئة في المئة، لكن لا بد من توحيد الجهود لمواجهة «الإرهاب» في سوريا.

وأظهرت كلمة نظيره الأميركي جون كيري استمرار تباعد وجهات النظر مع موسكو، إذ أكد أنه لا يمكن «بأي حال» أن يكون الرئيس السوري بشار الأسد جزءاً من الحكومة الانتقالية، وهو لا يمكن أن يستعيد شرعية الحكم، و«البديل للشعب السوري سيكون شخصاً يقف معه»، وهذا الشعب سيختار قيادته وينعم بالسلام، مذكراً بأن الثورة السورية بدأت سلمية. وبدوره أقر بصعوبة عملية التفاوض وتعقيداتها.

أما وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس فدعا إلى وقف النار الفوري في سوريا وفتح ممرات إنسانية لإنهاء «النزاع المأسوي» في البلاد، متهماً الحكومة السورية بتحمل «مسؤولية كبيرة عن تزايد الإرهاب في سوريا». وحمل كذلك على المتطرفين «القادمين من جميع أنحاء العالم والذين يزرعون الفوضى في سوريا ويقوضون الأسس الحضارية والديموقراطية للبلاد التي تشكلت على مدى مئات السنين». ورأى أن «المؤتمر يعطينا فرصة حقيقية ولو انها ليست مئة في المئة لإحلال السلام».

ودعت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون إلى الاتفاق على مرحلة إنتقالية وإنهاء العنف في سوريا.

وقالت إن «ما يحدث في سوريا لم يحدث في التاريخ ويجب أن نرى نهاية للعنف».

وشددت على أهمية «الاتفاق على مرحلة إنتقالية».

وحذّرت من أن «الشعب السوري يعاني بشكل كبير وتحقيق أي شيء ولو كان صغيراً يساعد في دفع المعاناة»، وأكدت على مواصلة العمل من أجل تحقيق حل سياسي.

وفي ما يتعلق بالمساعدات الضرورية، قالت إن «المجتمع الدولي كان سخياً في مؤتمر المانحين في الكويت، ومع ذلك لم نجمع سوى ثلث المبلغ المطلوب».

كما أثنت على الدول المجاورة التي تستضيف النازحين السوريين، وقالت إن تلك الدول أيضاً تشعر بوطأة الأزمة السورية.

وحذر وزير الخارجية البريطاني ويليم هيغ من دفع مئات آلاف السوريين الثمن لو فشل المؤتمر، ذلك أن مستقبل سوريا على المحك. وأكد أن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها أمر غير مقبول.

ثم شدد الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي على وجوب تأليف حكومة انتقالية ذات صلاحية كاملة، وأن يصنع الشعب السوري نفسه الحل. ودعا بدوره إلى وقف العنف وتأمين وصول المساعدات الإنسانية.

وفي ما بدا رداً على نظيره السوري وليد المعلم، قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو :«إن كل الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري يجب رحيلهم عن السلطة، والأسد لن يخدع العالم، ولا بد من محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، فالجوع يستخدم سلاح حرب». وحذر من أن الأزمة في سوريا تهدد المنطقة بأسرها نتيجة تفاقم الطائفية التي غذاها نظام الأسد. ووصف ما يجري في سوريا بوصمة عار على جبين الإنسانية، فوضع اللاجئين «موسف، وهم ينتظرون الحل».

خلاف بشأن الفصل السادس من الدستور التونسي

تونس / متابعات :

رفعت رئاسة المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) التونسي الجلسة العامة بعد أن سادها توتر عند تقديم مقترح تعديل للفصل السادس من الدستور الذي ينصّ على حريّة المعتقد ويمنع التكفير، بعد أن فرضت احتجاجات مراجعته مجددا رغم المصادقة عليه منذ أيام.

وقالت وكالة الأنباء التونسية الرسمية إن جلسة الليلة قبل الماضية رفعت دون التمكن من تعديل الفصل السادس والمصادقة عليه، بعد إعلان مجموعات نيابية أنها لم تمض على مقترح التعديل الصادر عن اجتماع رؤساء الكتل والمجموعات، معتبرة أن هذا التعديل ليس توافقيا رغم إمضاء رؤساء الكتل عليه.

وذكر المصدر ذاته أن صيغة التعديل للفصل السادس تتمثل في إضافة فقرة ثانية تنص على أن «الدولة تلتزم بنشر قيم الاعتدال والتسامح وحماية المقدسات من كل الانتهاكات. ويحجر التكفير والتحريض على الكراهية والعنف».

واعتبر نواب أنّ إضافة فقرة تنصّ على التزام الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبمنع التكفير، ومنع كل أشكال الاعتداء على المقدسات، غير كافية لتحقيق التوازن بين حرية الضمير وتجريم التكفير وبين حماية المقدسات الدينية.

وطالب بعضهم بالتراجع عن منع التكفير، في حين عبّر نوّاب آخرون من كتل مختلفة عن تمسّكهم بهذا البند.

وينص الفصل السادس في صيغته الأصلية على أن «الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، وحامية للمقدسات وضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي، ويحجر التكفير والتحريض على العنف».

غير أن هذه الصيغة التي صادق عليها النواب بالأغلبية لقيت رفضا، حيث تقدم عدد من النواب الإسلاميين بعريضة تطالب بإعادة النظر فيه عملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس التأسيسي.

كما أصدرت جمعيات إسلامية فتوى وقع عليها 33 من العلماء والشيوخ حرموا التصديق على الفصل السادس.

ووفق وكالة الأنباء الألمانية فإن المعارضين لهذا الفصل يعتبرون أن حرية الضمير ستفتح الباب للاستخفاف بالمقدسات بما يتنافى مع ثوابت الدين، ويمكن أن يشعل حربا أهلية وفق رأيهم.

وقال الأستاذ بجامعة الزيتونة محمد المستيري (أحد المطالبين بتعديل الفصل السادس) إن «تجريم التكفير على الإطلاق سيدفع إلى التأويل بأن حرية التعبير يمكن أن تطال انتهاك المقدسات» مضيفا «نحن ندعم حرية التعبير ونؤمن بذلك كما نؤمن بأن الدولة مسلمة ويجب على الدولة أن تضمن احترام المقدسات والحرمات الدينية فيها».

وكانت وتيرة المصادقة على مشروع الدستور قد تسارعت مؤخرا، حيث تمت المصادقة على جل أبواب المشروع عدا باب الأحكام الانتقالية. بيد أن الخلافات التي ظهرت اليومين الماضيين تنذر بعدم التصويت على المشروع برمته قبل أيام.

دعوة أممية لتجنب تصريحات تعمق أزمة دولة جنوب السودان

عواصم / متابعات :

دعت الأمم المتحدة قادة جنوب السودان إلى الامتناع عن التصريحات العلنية «التي تنذر بتأجيج الوضع» في حين ألغيت قمة الهيئة الحكومية للتنمية الخاصة بدول شرق أفريقيا (إيغاد) التي كانت مقررة اليوم الخميس بجوبا، ويأتي ذلك في وقت يدرس فيه طرفا النزاع مشروع اتفاق لإنهاء المعارك.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق للصحفيين في نيويورك «من الأهمية بمكان أن يتوخى قادة جنوب السودان وجميع الشخصيات العامة الحذر في التصريحات والتعليقات العامة لتخفيف حدة التوترات وتقليل إمكانية حدوث مزيد من العنف».

وجاءت تصريحات حق غداة اتهام رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت الأمم المتحدة بمحاولة خلق كيان موازٍ في بلاده، ونقلت وسائل إعلام محلية عن سلفاكير القول إنه إذا كان هذا هو موقف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فعلى المنظمة الدولية أن توضح أنها «ترغب في السيطرة على جنوب السودان».

وأطلق سلفاكير تصريحاته الغاضبة ردا على رفض قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة السماح لقوات جنوب السودان بالدخول إلى قاعدة أممية في مدينة بور عاصمة ولاية جونقلي.

وقال حق إن البعثة الأممية تحاول تنفيذ تفويضها من جانب مجلس الأمن «بشكل محايد» في جنوب السودان، حيث تقوم قوات حفظ السلام بحماية أكثر من سبعين ألف مدني وثماني قواعد بأنحاء البلاد.

يذكر أن الأمم المتحدة لديها نحو سبعة آلاف جندي في جنوب السودان، وتنشر نحو 5500 آخرين.

من جانب آخر، أعلن المتحدث باسم خارجية جنوب السودان ماين ماكول عن إلغاء قمة إيغاد التي كانت مقررة اليوم الخميس بمدينة جوبا العاصمة، وكان سيشارك فيها الرئيس السوداني عمر البشير.

وعزا ماكول هذا القرار إلى قرب موعد قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا نهاية الشهر الجاري. وقال إن معظم المسائل المرتبطة بالوضع في جنوب السودان ستبحث هناك بدلا من وجود ممثلي إيغاد فقط.

وفي الخرطوم، نقلت الأنباء عن الناطق الرسمي باسم الخارجية السودانية أبو بكر الصديق قوله إن الخرطوم تلقت إخطارا رسميا بتأجيل القمة لأجل غير مسمى.

وأبلغ الصديق الصحفيين أن القمة كان مقررا لها بحث الأزمة في دولة جنوب السودان وسبل إيقاف الحرب، والتوصل إلى تسوية سياسية سلمية للأزمة.

ويدرس طرفا النزاع بجنوب السودان مشروعي اتفاق لإنهاء المعارك الدائرة منذ أكثر من شهر، وينص المشروعان على وقف النار من جهة والإفراج عن 11 مسؤولا سياسيا اعتقلوا منذ بداية المعارك في جوبا يوم 15 ديسمبر الماضي بين القوات الحكومية وأنصار رياك مشار، النائب السابق للرئيس الذي تتهمه جوبا وقيادات سياسية أخرى بتدبير محاولة انقلاب.

ويشكل الإفراج عن المعتقلين الـ11 إحدى النقاط التي تعطل المفاوضات الدائرة في أديس أبابا برعاية هيئة إيغاد، إذ أن وفد مشار يطالب بالإفراج عنهم قبل التوافق على وقف النار.

وينص مشروع اتفاق وقف الأعمال العدائية على أن يلتزم الطرفان المتناحران بـ«الكف فورا عن كل العمليات العسكرية وتجميد قواتهما في المواقع حيث هي».

وقالت وكالة الصحافة الفرنسية إنها حصلت على نسخة من الوثيقة، والتي تنص أيضا على أن على الطرفين «الامتناع عن مهاجمة المدنيين (...) وارتكاب عمليات اغتصاب وأعمال عنف جنسي أو تعذيب (...) وارتكاب أعمال عنف بحق الأطفال والبنات والنساء والأشخاص المسنين» والكف عن «عمليات الإعدام من دون محاكمات وترحيل السكان».

ويحض مشروع الاتفاق الثاني سلفاكير على «العفو والإفراج (عن الأسرى) بهدف السماح لهم بالمشاركة في المباحثات».

وأضاف النص أن على الطرفين أن يوافقا على الشروع في عملية مصالحة وطنية مفتوحة أمام الجميع «يضطلع فيها المعتقلون وغيرهم من الفاعلين السياسيين بدور مهم».

كما ينص مشروع الاتفاق على وقف المعارك على أن يقوم الجانبان المتناحران «بإعادة انتشار أو سحب تدريجي للمجموعات المسلحة والقوات الموالية لهذا الطرف أو ذاك من ساحة المعارك».

تشكيك بنجاح (جنيف2) بشأن سوريا

تناولت صحف أميركية الأزمة السورية المتفاقمة، وشككت غالبيتها بإمكانية نجاح مؤتمر جنيف2 للسلام بسوريا، وقال بعضها إن «وحشية الحرب الأهلية» بالبلاد تحول دون التفاؤل بنتائج للمباحثات التي انطلقت أمس في سويسرا، وقالت أخرى إن أوباما يدافع عن سياسته إزاء سوريا.

فقد قالت واشنطن تايمز إن «وحشية الحرب الأهلية المستعرة» في سوريا منذ قرابة ثلاث سنوات تلقي بظلال الشك على احتمالات نجاح مفاوضات السلام السورية، والتي انطلقت أمس بسويسرا في ما يعرف بمؤتمر جنيف2.

وأشارت الصحيفة إلى أن شرارة الصراع في سوريا انطلقت إثر قيام السلطات باعتقال وتعذيب أطفال مدارس قبل نحو ثلاث سنوات، وكل ذنبهم أنهم رسموا على الجدران شعارات تنتقد النظام، فاحتدم الصراع وتطور إلى أن تحول إلى «أكثر الحروب الأهلية وحشية» منذ عقود.

وأضافت أن النظام السوري يواصل ارتكاب الفظائع بحق المدنيين، وأنه يواصل قصف المدن والبلدات السورية جوا بالبراميل المتفجرة وبمختلف أصناف الأسلحة الفتاكة، وأنه استهدف المنازل والمخابز بعد أن أمعن في قتل المتظاهرين في الشوارع.

وقالت واشنطن تايمز إن سوريا تغرق بالدم وتشهد عمليات تعذيب وقطع للرؤوس وقتل طائفي يصعب معها إيجاد حل سياسي للأزمة المتفاقمة من خلال مؤتمر السلام في سويسرا، إضافة إلى الاختلافات العميقة الأخرى بين نظام الرئيس السوري بشار الأسد والمعارضة المسلحة.

من جانبها، قالت صحيفة نيويورك تايمز إنه يجب على القوى الأجنبية أن تفهم أنه «يصعب التدخل في الحرب الأهلية المستعرة» في سوريا، وإن المفاوضات التي انطلقت في سويسرا للسلام في سوريا تواجه تحديات شاقة.

وأوضحت الصحيفة أنه يصعب على الأسد مناقشة رحيله عن السلطة لما يتمتع به من قوة عسكرية، وتساءلت عن مدى قدرة مندوبي المعارضة على تمثيل أوساطها المتنازعة، والتي تتنافس في الاقتتال في ما بينها في البلاد، وقالت إنه ينبغي إيجاد حلول لجذور الصراع أكثر من مجرد محاولة وقف الحرب بحد ذاتها.

وفي سياق الأزمة، قالت واشنطن بوست إن الرئيس الأميركي باراك أوباما حاول الجمعة الماضية شرح الأسباب التي جعلت إدارته تتخذ موقفا سلبيا إزاء الأزمة السورية.

وأوضحت الصحيفة أن إدارة أوباما لم تشأ أن تتدخل في الصراع السوري -الذي حصد أرواح أكثر من مائة ألف إنسان وشرد الملايين وجعل المنطقة برمتها تشهد حالة من الاضطراب- وذلك بسبب خشية الولايات المتحدة من النتائج العكسية المحتملة لأي تدخل من جانبها.

ونسبت إلى أوباما قوله إنه يشعر بالقلق إزاء ما يحدث بسوريا، لكنه ليس قلقا لعدم اتخاذه قرارا بالتورط في حرب جديدة في الشرق الأوسط.

وأشارت الصحيفة -في تقرير منفصل- إلى أن إيران تلوم الولايات المتحدة على منعها طهران من المشاركة في جنيف2 للسلام في سوريا، وسط الخشية من أن تطغى الخلافات بشأن ذلك على الحدث، ويشي بكونه فرصة تكشف عن أن العالم يحاول اتخاذ إجراءات بشأن الأزمة السورية بعد ثلاث سنوات من سفك الدماء.

من جانبها، قالت لوس أنجلوس تايمز إن جنيف2 يشكل الفرصة الأولى التي يلتقي فيها موفدو النظام السوري وجها لوجه مع مندوبي المعارضة التي تسعى للإطاحة بالأسد، وأضافت الصحيفة أنه لا يتوقع الكثير من هذا المؤتمر.

يشار إلى أن مؤتمر جنيف2 انطلق أمس في سويسرا حيث دعا متدخلون بالجلسة الافتتاحية إلى الحوار من أجل حل الأزمة، وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالجلسة التي انطلقت بمدينة مونترو بسويسرا إن إنهاء الأزمة «يقع على عاتق السوريين لوحدهم» على أن يعمل المجتمع الدولي على توفير الظروف المناسبة، وحذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من تحول سوريا لـ«بؤرة إرهاب» بالشرق الأوسط، بينما أكد نظيره الأميركي جون كيري ألا مكان للرئيس بشار الأسد بالمرحلة القادمة.

وأوضح بان -خلال كلمته بافتتاح جنيف-2 أن المؤتمر يهدف إلى البناء على مقررات مؤتمر جنيف1 والوصول إلى «تأسيس حكم انتقالي بكافة الصلاحيات وبإجماع يشمل المؤسسة العسكرية والاستخباراتية».

من جانبه، أكد وزير الخارجية الأميركي أن الثورة في سوريا لم تبدأ مسلحة بل كانت سلمية، «وقابلها النظام الحاكم بالعنف».

وتحدث كيري عن «اعتداء على الحياة والكرامة البشرية» بسوريا، وأكد وجود خيار واحد للمضي قدما في حل الأزمة، وهو تشكيل حكومة انتقالية بعد مفاوضات شاملة.

وأوضح أن الفترة الانتقالية بسوريا لا مكان فيها للأسد «لأنه سبب الاستجابة الوحشية للمظاهرات السلمية» ولا مكان فيها «للمتطرفين الذين يمعنون في زيادة معاناة الشعب السوري».

سعي المالكي لسحق خصومه يفاقم العنف

تناولت صحف أميركية الأزمة العراقية المتفاقمة، ودعت إحداها الولايات المتحدة لإعادة الاهتمام بالعراق، وتساءلت أخرى عمن وراء العنف بالعراق، وقالت إن سياسة المالكي لسحق خصومه السياسيين تتسبب في تفاقم العنف في البلاد، وأشارت ثالثة إلى أن آلاف العراقيين فروا من مدينة الفلوجة.

فقد دعت صحيفة واشنطن تايمز -في مقال للكاتب دوغ كولينز- إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى ضرورة إعادة الاهتمام بالعراق، وأن تجد حلا لما تشهده مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار غربي بغداد.

وانتقدت الصحيفة سياسة أوباما في العراق، وقالت إنه كان ينبغي للرئيس الأميركي عقد اتفاق أمني مع العراقيين قبل سحب القوات الأميركية من البلاد، وأشارت إلى أن الجيش الأميركي تكبد خسائر بشرية فادحة في العراق، وفي مدينة الفلوجة على وجه التحديد، حتى خلصها من سيطرة تنظيم القاعدة في 2004.

وقالت الصحيفة إن مقاتلين مرتبطين بالقاعدة يسيطرون على مناطق في العراق هذه الأيام، وإنه ينبغي للولايات المتحدة تزويد بغداد بكل الأدوات والأسلحة اللازمة لمكافحة «الإرهاب»، لأن ذلك يصب في خانة المصالح الأميركية.

من جانبها تساءلت صحيفة ذي كريستيان ساينس مونيتور عمن يقف وراء العنف في العراق، وقالت إن العنف هناك ليس محصورا بوجود تنظيم القاعدة أو انتشار الكراهية الدينية العميقة بين العراقيين، ولكن سبب العنف يعود في جزء منه إلى الأزمة المتفاقمة في سوريا وإلى الاضطراب السياسي في العراق.

وأوضحت الصحيفة أنه ما أن سحبت الإدارة الأميركية آخر جنودها من العراق في 2011 حتى أبدى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي العزم لسحق خصومه السياسيين من العرب السُنة، موضحة أن المالكي دعا البرلمان للتصويت لحجب الثقة عن نائبه صالح المطلك، وأصدر مذكرة لاعتقال طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي، وهما من أبرز رموز السُنة في البلاد.

وبينما تساءلت الصحيفة عما إذا كانت الحرب الأهلية في العراق قد انتهت فعلا، أشارت إلى أن الحرب الأهلية المستعرة في سوريا منذ ثلاث سنوات تعتبر جزءا مما يجري في العراق، موضحة أن لهيب الحرب السورية سرعان ما امتد إلى هشيم الأراضي العراقية.

وقالت الصحيفة إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المرتبط بالقاعدة يساهم في تدفق الأسلحة والمقاتلين في الاتجاهين بين العراق وسوريا، وخاصة عبر محافظتي الأنبار ونينوى العراقيتين.

يشار إلى أن الرمادي وأطراف مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار شهدت اشتباكات بين الجيش ومسلحي العشائر في أعقاب فض الاعتصام المناوئ للمالكي في الرمادي، بعد إعلان الأخير أن مسلحين مرتبطين بالقاعدة يتخذون معاقل لهم بالمنطقة، وتعهد بشن هجمات للقضاء عليهم «إذا لم يجبرهم سكان المنطقة على الرحيل».

وفي السياق، أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن آلاف العراقيين فروا من مدينة الفلوجة في الأيام الأخيرة مخافة تفاقم الأوضاع أكثر، وذلك في أعقاب فشل مباحثات بين بعض شيوخ العشائر و«المسلحين الجهاديين» بهدف إنهاء الأزمة التي تعصف بالمنطقة منذ أسابيع.

وأوضحت أن المسلحين اختطفوا شيوخ القبائل الذين كانوا يتفاوضون معهم، وأن فشل المفاوضات يعتبر ضربة لحكومة المالكي.

يشار إلى أن القوات الحكومية بدأت الأحد الماضي عملية عسكرية واسعة النطاق ضد المسلحين في مدينة الرمادي التي تخضع بعض أحيائها في وسط وجنوب المدينة لسيطرتهم، في حين يواصل الجيش العراقي منذ نحو ثلاثة أسابيع الانتشار في مناطق متفرقة من محافظة الأنبار.

مصر ما بعد الاستفتاء

› يوسف مكي

وسط صراع محتدم بين جماعة الإخوان والحكومة الانتقالية، صوت المصريون على دستور جديد للبلاد. وتجاوزت نسبة المصوتين بـ«نعم"، ضمن من مارسوا حقهم الانتخابي أكثر من 95 %، وفقا للتقديرات الرسمية. ويتوقع أن يكون الاستفتاء بداية انطلاق نحو مرحلة جديدة، في الحياة السياسية المصرية.

تشير التوقعات إلى أن الفريق السيسي، سيعلن عن الترشح لرئاسة الجمهورية. والمتوقع أن يصدر المستشار عدلي منصور، مراسيم تحدد موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وسوف نكون أمام مشهد انتخابي مختلف جدا عن المشهد السابق، الذي أدى إلى انتخاب رئيس الجمهورية المخلوع، محمد مرسي.

في الانتخابات السابقة، تقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية أكثر من عشرة أشخاص . وفاجأت نتائج الانتخابات كل التوقعات . فشخصيات مثل عمرو موسى والدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح جاؤوا في الترتيب الرابع والخامس، بينما توقع البعض أن يفوز أحدهم بالموقع الأول . بينما نال أحمد شفيق المرتبة الثانية، مع أنه محسوب على نظام الرئيس مبارك، الذي افترض أن الشعب ثار عليه.

كما فاجأ حمدين صباحي الجميع بنيله المرتبة الثالثة، مع أن أكثر الاحتمالات تفاؤلا وضعته خلف عمرو وأبو الفتوح. والنتيجة أن الموقع الرئاسي صار من حصة الإخوان المسلمين، الذين استولوا على البرلمان ومجلس الشورى، إضافة إلى الموقع الرئاسي. وبالطبع مكنهم حصدهم لغالبية الأصوات البرلمانية، من تشكيل الحكومة على كل مفاصل الحكم.

خلافاً لنتائج الانتخابات السابقة، تشير كل التوقعات هذه المرة، إلى أن الانتخابات سوف تجري بمرشح واحد فقط، هو الفريق السيسي. فليس هناك عاقل، سوف يجرؤ أمام التأييد الشعبي الجارف للسيسي، على الترشح للموقع الرئاسي، وجعل نفسه مثار سخرية من الجميع. وإذا ما حدث أن ترشح أحد، فلن يكون ذلك سوى استكمال لصورة المشهد الانتخابي الاحتفائية التي تستوجب التعددية، وما يفرضه الدستور بأن لا تجري الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد فقط.

في كل الأحوال، ستكون نتائج الانتخابات الرئاسية، كاسحة لمصلحة السيسي اذا ترشح، وبخلاف الانتخابات الماضية، التي تعدت النتيجة فيها لمرسي الـ 50 في المئة بقليل، يرى كثير من المراقبين أن تتخطى النتائج هذه المرة الـ 90 في المئة. والنتيجة أن المؤسسة العسكرية، التي تسلمت الحكم منذ عام 1952 بعد إزاحة الملك فاروق، سوف تواصل دورها الوطني، من خلال الفريق السيسي على رأس السلطة.

ولن يكون ذا معنى التعلل بأن الفريق السيسي سيخلع بزته العسكرية، ويعتزل العمل بالقوات المسلحة. فمثل هذا السلوك مورس في العقود الستة المنصرمة، أثناء حكم عبدالناصر والسادات ومبارك، ولكن السلطة الحقيقية، كانت للمجلس الأعلى للقوات العسكرية المصرية، التي يكون الرئيس في العادة على قمتها.

في الانتخابات النيابية، ليست هناك من قوة، بعد عزل الإخوان، واعتبارهم تنظيما إرهابياً، وتجريم الانتماء لهم، بإمكانها حصد غالبية الأصوات البرلمانية. ذلك يعني توزع الأصوات بين قوى، ليس من المستبعد أن تكون متنافرة في توجهاتها ورؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه مستقبل مصر . وفي هذه الحالة، وبغض النظر عن الاختلافات، التي تبدو جوهرية، بين الفائزين، فإنهم سيكونون مجبرين على تأسيس حكومة وحدة وطنية، تكون نتيجة لتآلفات بين القوى السياسية، التي حصدت، غالبية الأصوات في الانتخابات .

والنتيجة الطبيعية، لعدم وجود قوة برلمانية متجانسة ومؤثرة، أن المنصب الأهم، الذي سيتفرد بقيادة مصر، سيبقى منصب الرئيس، ومن خلفه المؤسسة العسكرية، التي ستمنحه تأييدها المطلق.

التحول السياسي القادم، نحو استكمال تطبيق خارطة الطريق، الذي شهدنا مرحلته الأولى، لن يكون سهلاً. ولن يكون انتقالا من حالة الفوضى إلى الأمان التام . فدون ذلك صعاب كثيرة، فجماعة "الإخوان المسلمين"، متغلغلة فيما يطلق عليه بالدولة العميقة. هم في المساجد وفي الجمعيات الخيرية، وقد تعودوا على العمل السري، وتمرسوا على آلياته. وهم الآن كما كانوا في السابق يتلقون دعما من جهات عربية وإقليمية، لدعم أنشطتهم ضد أوطانهم . وأكدت تجربة السبعة أشهر المنصرمة، قدرتهم على إحداث الفوضى، وأنهم لا يتورعون عن فعل أي شيء، بما في ذلك التنسيق مع الحركات الإرهابية، متى خدم ذلك أهدافهم، في استمرار الفوضى وعدم الاستقرار في أرض الكنانة.

والوضع في سيناء، ليس مريحاً. والواضح أن الحرب على الإرهاب في مصر ستكون طويلة، وأن جماعة الإخوان المسلمين، ستبقى مصدراً للقلق وانعدام الأمن لسنوات قادمة.

سنكون بين أمرين أحلاهما مر: إما مواصلة الحكومة المصرية التصدي بقوة وعنف لأنشطة الإخوان المسلمين، وتحمل تبعات ما يقومون به من تعطيل الماكنة المصرية، وتخريب اقتصاد مصر ونشاطها السياحي، إلى أمد غير منظور. وهو أمر أخلاقي ومبرر، ويأتي في خانة عدم التسليم للإرهاب والقبول بشروطه . أو محاولة احتواء الجماعة.

وشرط نجاح الدولة في تحقيق الأمن والاستقرار، هو التسريع في مقابلة الاستحقاقات الأساسية للناس، من فرص عمل وعلاج وسكن وكهرباء، وما إلى ذلك من حقوق، بالتزامن مع سيطرة الدولة على جميع المؤسسات التي تهيمن عليها جماعة الإخوان، بما في ذلك المؤسسات الخيرية، وإخضاعها لإشراف الدولة، وحرمان الإخوان من مزاولة أي نشاط دعوي. ويقتضي ذلك أيضا تجفيف منابع الدعم المالي، التي تأتي من الخارج بمختلف الأشكال، من مختلف أنحاء العالم .

× عن "الخليج" الإماراتية